Distribution: Restricted | GC 29/L.12 | 18 January 2006
Original: English | البند 16 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15–16 فبراير/شباط 2006

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا – المقدمة **1**

ثانيا – التقدم المحرز في التنفيذ: الإنجازات والتجارب في عام 2005 **1**

ألف– عمليات الآلية العالمية في الأقاليم المختلفة 1
باء – الربط الشبكي والشراكات على المستوى الدولي 2
جيم – التعاون مع الصندوق 2
دال – المعلومات والاتصال 3

ثالثا – البيئة المتغيرة **3**

ألف – التطورات في مجال السياسات على المستوى الدولي 3
باء – الآثار على المستوى القطري 4

رابعا – الاستراتيجية الموحدة والنهج المحسن من أجل المستقبل **4**

ألف – تعزيز عملية برامج العمل الوطنية 4
باء – العودة إلى التوجيه 5
جيم – دعم النُهج المحلية تجاه تمويل الإدارة المستدامة للأراضي الجافة 5
دال – الدعم المنسق من جانب أعضاء لجنة التيسير والمنظمات الثنائية 6
هاء – شراكات المستقبل 6

خامسا – تركيز عمليات الآلية العالمية **7**

ألف – دعم الشراكات القطرية والتعاون على المستوى الإقليمي 7
باء – التركيز الاستراتيجي والمواضيعي 7
جيم – سياسة الجودة 8

سادسا – المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية **9**

الملحقان

الملحق الأول: أنشطة الآلية العالمية في عام 2005 **11**

الملحق الثاني: المساهمات المالية في الآلية العالمية في عام 2005 **19**

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعانى من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

أولا – المقدمة

1 – في أكتوبر/تشرين الأول 1997، وفي الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعانى من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في إفريقيا (اتفاقية مكافحة التصحر)، اختير الصندوق بوصفه المؤسسة المضيفة للآلية العالمية للاتفاقية. وتحت سلطة مؤتمر الأطراف، فإن الغرض من الآلية العالمية هو تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى تعبئة وتوجيه موارد مالية كبيرة، بما في ذلك موارد لنقل التكنولوجيا، على أساس المنح أو بشروط تيسيرية أو بشروط أخرى للأطراف المتضررة من البلدان النامية

2 – وبدأت الآلية العالمية عملياتها في عام 1998، وقدمت تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي للصندوق منذ ديسمبر/كانون الأول 1998 وإلى مجلس المحافظين منذ عام 1999. ويبين هذا التقرير السابع إلى مجلس المحافظين الإنجازات في عام 2005 لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتضمن أيضا سردا موجزا للطريق المرسوم للآلية العالمية في فترة السنتين التالية. و استجابة للبيئة المتغيرة في تعبئة الموارد، وخاصة على المستوى القطري، وهو ما يتطلب استراتيجية موحدة ونهجا محسنا للآلية العالمية. وبينما تستند الاستراتيجية الجديدة بشكل راسخ إلى مهمة الآلية العالمية، فإن هذه الاستراتيجية سوف تعزز عمليات الآلية العالمية لمواصلة تقديم خدمات قيمة للبلدان الأطراف على المستويين الوطني والإقليمي.

ثانيا – التقدم المحرز في التنفيذ: الإنجازات والتجارب في عام 2005

ألف– عمليات الآلية العالمية في الأقاليم المختلفة

3 – استنادا إلى التجارب، يتطور نهج عمليات الآلية العالمية بصورة مستمرة من أجل التعبير عن التغيرات في البيئة الوطنية والعالمية التي تعمل فيها. وتمشيا مع مهمتها، تدعم الآلية العالمية برامج العمل شبه الإقليمية والإقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتسترشد عمليات الآلية العالمية باستراتيجيتها التشغيلية التي أقرها مؤتمر الأطراف[1] والتي تسلط الأضواء على أهمية مواءمة برامج العمل الوطنية مع الأطر الإنمائية الوطنية الرئيسية وبناء شراكات بين الأطراف من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

4 – وقد استخدمت الآلية العالمية برامج العمل الوطني كأداة لإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في حوار السياسات. فنجحت في إقامة شراكات مع مؤسسات التنسيق الوطنية التابعة للاتفاقية، ومع وزارات تقنية مثل وزارات

[1] IUNCCD/COP(4)/Add.1(A).

الزراعة والبيئة والصحة والتنمية الاجتماعية ووزارات غير تقنية مثل وزارات المالية والتخطيط والتعاون الخارجي، وأسهمت الحوارات والشراكات في: تيسير وضع سياسات تمكينية، وإيجاد بيئة تشريعية ومؤسسية، والاعتراف المشترك بالروابط المباشرة بين الفقر وتدهور الأراضي؛ وتحسين التنسيق بين الوزارات من أجل اتساق السياسات عبر مختلف القطاعات؛ وضمان حصة متزايدة من الأموال للإدارة المستدامة للأراضي من طائفة واسعة من المصادر المحلية والدولية. ويرد في الملحق الأول بيان أكثر تفصيلا لأنشطة الآلية العالمية في المناطق المختلفة.

باء – الربط الشبكي والشراكات على المستوى الدولي

5 – نظرا للقدرة المحدودة للآلية العالمية من حيث مواردها البشرية وطبيعة رسالتها، يعد الربط الشبكي والشراكات من الأمور الحيوية لتعظيم الآثار. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون الآلية العالمية بصورة وثيقة مع المنظمات الأعضاء في لجنة التيسير التابعة لها، والوكالات الثنائية، بما في ذلك المفوضية الأوروبية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

6 – ومنذ قرار المرفق العالمي للبيئة في أكتوبر/تشرين الأول 2002 باعتبار تدهور الأراضي أحد مجالات اهتمامه الرئيسية، يعد هذا المرفق ووكالاته المنفذة شركاء تكميليين للآلية العالمية، يتقاسمون أهدافا مشتركة من حيث زيادة التمويل التحفيزي والشراكات والتوجيه. وتعزز مساهمة الآلية العالمية بدرجة أكبر عن طريق إتباع نهج تجريبي للشراكة مع البرامج القطرية.

7 – ومنذ عام 2000، أيدت الآلية العالمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في مكافحة التصحر عن طريق برامج التبادل المجتمعي والتدريب. وأوضح استعراض شامل لبرنامج التبادل المجتمعي والتدريب أجري في الفترة 2005/2004 أهمية قدرة المجتمع المدني في البلدان النامية على المساهمة الفعالة والمستدامة للمنظمات غير الحكومية في عملية الاتفاقية.

8 – ويؤدى التعاون الدولي بين الآلية العالمية والعناصر الفاعلة العالمية الأخرى بشكل متزايد إلى مشاريع مشتركة وملموسة مثل مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن إدارة الأراضي في آسيا الوسطى ومبادرة TerrAfrica التي تعد الآلية العالمية أحد شركائها.

جيم – التعاون مع الصندوق

9 – سوف يسمح نموذج التشغيل الجديد في الصندوق، مع نهجه المعزز تجاه البرمجة الإنمائية القطرية والاستراتيجية الموحدة للآلية العالمية ونهجها المعزز، بتنسيق أنشطة الآلية العالمية والصندوق على المستوى القطري، وسوف يتيح فرصة متجددة للآلية العالمية لكي ترتبط بعمليات الصندوق وتساهم فيها. وقد تعاونت الآلية العالمية والصندوق في عدة مناسبات في إدراج برامج العمل الوطنية التابعة للاتفاقية ضمن وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وشبه الإقليمية التي أعدها الصندوق، ويجرى ربط المشاريع التي يدعمها الصندوق بعمليات برامج العمل الوطني التي استهلتها الآلية العالمية وأهداف الاتفاقية. وأدى هذا إلى زيادة تدفق الموارد التي تدعم المبادرات المتعلقة بالاتفاقية.

10 - وقد تعززت جهود الصندوق لدعم الاتفاقية بصورة أكبر عن طريق دوره كوكالة منفذة للمرفق العالمي للبيئة. فالبرنامج التشغيلي للمرفق العالمي للبيئة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي يعطي الصندوق وضعا فريدا لربط المشاريع التي تتصدى لتدهور الأراضي بالحد من الفقر وبالاهتمامات الإنمائية. وتعاونت الآلية العالمية و/أو شاركت الصندوق في تمويل ووضع مقترحات للمرفق العالمي للبيئة من أجل جمهورية فنزويلا البوليفارية والبرازيل وبوركينا فاسو والأردن والمغرب وتونس، وشاركت بنشاط في مبادرات أخرى للإدارة المستدامة للأراضي في إثيوبيا وكينيا والمكسيك. وتوضح هذه الجهود التعاونية القيمة المضافة لشراكة الآلية العالمية مع الصندوق والمرفق العالمي للآلية من أجل تشجيع المبادرات الرامية إلى إحياء الأراضي وإدارتها بصورة مستدامة.

11 - كذلك أسهم إنشاء الفريق الاستشاري للآلية العالمية في عام 2004 في إيجاد تفاعل أكثر منهجية وأكثر انتظاما وقيام تعاون بين الآلية العالمية والصندوق في وضع البرامج و التعاون الاقتصادي.

دال – المعلومات والاتصال

12 - تم في عامي 2004 و 2005 تحديث تقني لجهاز المعلومات المالية التابع للآلية العالمية والمعني بتدهور الأراضي والذي أنشئ في عام 1999. ويضم الجهاز حاليا أكثر من 000 12 سجل موثق بما في ذلك نحو 000 7 مشروع و 700 1 تقرير أو منشور يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وكذلك أكثر من 400 دراسة عن منظمات التمويل. ويقدم الجهاز تحليلا مفصلا عن التدفقات المالية للمساعدة الإنمائية الرسمية باستخدام بيانات مؤشر ريو التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد سجل الجهاز في عام 2005 أكثر من 000 320 زيارة، أي بزيادة قدرها 19% عن العام المنصرم.

ثالثا – البيئة المتغيرة

ألف – التطورات في مجال السياسات على المستوى الدولي

13 - أصبح للحد من الفقر، وبخاصة في المجتمعات الريفية، أولوية سياسية لدى المجتمع الإنمائي الدولي. فالتوافق العالمي والاتفاقات مثل الأهداف الإنمائية للألفية والفهم المتغير لتخصيص الموارد من أجل التنمية على النحو المبين في توافق مونتيرى، ضمن أمور أخرى، تشكل تحديات لابد من مواجهتها بنهج واستراتيجيات جديدة لدعم البلدان المتضررة من التصحر.

14 - وكانت الآلية العالمية تعمل ضمن هذا السياق الدولي المتغير وكانت تركز على العلاقة بين الفقر والبيئة تمشيا مع روح الاتفاقية. غير أنه يتعين تحويل التوصيات من أجل تحسين فعالية المعونة عن طريق تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية القطرية والأطر التشغيلية وربط المعونة بالأولويات القطرية وإنهاء الازدواجية (إعلان باريس عن فعالية المعونة) إلى نهج أكثر ترابطا تجاه تعبئة الموارد.

باء – الآثار على المستوى القطري

15 – تعكس الدعوة إلى قيادة قطرية وإلى تحديد قطري للأولويات الإنمائية عن طريق جملة أمور من بينها وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والتغييرات الحالية في إجراءات تخصيص الموارد من جانب المنظمات الدولية والوكالات المانحة الثنائية. ونتيجة لهذا، سوف يخضع تخصيص الموارد بشكل متزايد للمفاوضات على المستوى الوطني في إطار الحكومة وكذلك بين الحكومة والمجتمع الدولي. ومع قيام الجهات المانحة بمواءمة أولوياتها بصورة متزايدة مع أولويات البلدان المستفيدة، يصبح الاهتمام بتدهور الأراضي بوصفه أحد الأولويات الإنمائية لكل من الحكومات والجهات المانحة أمرا مهما بصورة حاسمة. وتزداد أهمية مخصصات الميزانية العامة المحلية بدرجة كبيرة من خلال نهج جديدة مثل التمويل الموحد ودعم الميزانية العامة المباشر.

16 – وتتطلب هذه التطورات إجراء تغييرات في نهج الآلية العالمية إزاء تعبئة الموارد، كما تتطلب أدوات محسنة لمواجهة التحديات في المستقبل. ويلزم دعم أكثر استجابة وأكثر استراتيجية من أجل تزويد الشركاء من البلدان المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية بأدوات ملائمة للمنافسة من أجل تخصيص الموارد في "سوق التنمية" الناشئ. ويشمل ذلك زيادة التفاعل مع مجالات أو قطاعات أخرى، لم تكن من الناحية التقليدية جزءا من جدول أعمال الاتفاقية، وقبل هذا، عن طريق تحديد نقاط دخول ملائمة للتدخلات المتعلقة بالتصحر في أوراق استراتيجية الحد من الفقر.

رابعا – الاستراتيجية الموحدة والنهج المحسن من أجل المستقبل

17 – تتناول الأجزاء التالية جوانب تتعلق بدعم الآلية العالمية لعمليات برامج العمل الوطنية، والتوجيه، وإعداد استراتيجيات التمويل الوطنية، وبناء الشراكات، والدعم المنسق للمنظمات الأعضاء في لجنة التيسير والوكالات المانحة الثنائية. وهذه تمثل العناصر الأساسية للاستراتيجية الموحدة والنهج المحسن للآلية العالمية في المستقبل.

ألف – تعزيز عملية برامج العمل الوطنية

18 – توضع برامج العمل الوطنية بشكل عام كخطط عمل قائمة بذاتها، وليس كأدوات للسياسات أكثر شمولا، وتدخل في الأطر الإنمائية الوطنية الرئيسية مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر. ونتيجة لهذا، فإن أولويات برامج العمل الوطنية ذات الصلة لم تمول نظرا لأنها نادرا ما تظهر في المناقشات بشأن الميزانيات الوطنية أو في المفاوضات مع الوكالات المانحة ومصارف التنمية. ولم تكن برامج العمل الوطنية فعالة تماما في تقديم الإرشاد الاستراتيجي من أجل تحسين البيئة التمكينية للتصدي لقضايا تدهور الأراضي بطريقة مستدامة. مما أعاق بدوره تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية.

19 – واعتمادا على تجربة الآلية العالمية في تعبئة الموارد، يتضح بشكل متزايد أن "عملية" وضع برنامج عمل وطني لا تقل أهمية بالنسبة لتأمين التمويل عن الوثيقة النهائية لبرنامج العمل الوطني ذاته. ويمكن أن تكون مثل هذه العمليات ممتدة تستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات لتصميم استراتيجية متسقة وتعبئة التمويل الكبير والمتوقع من مصادر وطنية وخارجية على حد سواء. ويتطلب هذا النهج القائم على العمليات والذي اتبعته الآلية العالمية نهجا استراتيجيا موحدا يلبي الاحتياجات طويلة الأجل للبلدان.

باء – العودة إلى التوجيه

20 – يعد التوجيه، في سياق الاتفاقية، عملية تجعل من الممكن بالنسبة للبلدان المتضررة من التصحر إدراج مبادئ الاتفاقية والأنشطة ذات الأولوية وأهداف برنامج العمل الوطني في جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بهدف إدماج الإدارة المستدامة للأراضي في الأطر الإنمائية الرئيسية. و يؤدى التوجيه إلى زيادة الاعتراف بدور إدارة الأراضي في مجال التنمية ويمكن أن يزيد من الاستثمارات من الميزانيات العامة المحلية وكذلك من الموارد المالية الدولية المتاحة على المستوى القطري.

21 – ولكي يكون *التعميم* أكثر استراتيجية وأكثر استجابة من الناحية التشغيلية، فإن الآلية العالمية تستخدم التعميم كمصطلح عام بالنسبة لمختلف العمليات الجارية والموجهة نحو العمل:

- إدماج اهتمامات/مبادئ الاتفاقية في أطر السياسات؛
- إشراك أصحاب المصلحة وإقامة شراكات لتنفيذ الاتفاقية؛
- بناء المعارف ونشرها لتنفيذ الاتفاقية؛
- تعبئة وتخصيص موارد مالية لتنفيذ الاتفاقية.

22 – وهذه العمليات مترابطة ولا يمكن توجيهها بمعزل عن العمليات الأوسع للسياسات الوطنية. ولضمان التآزر وزيادة الترابط الشامل، فإنه يلزم إدارة هذه العمليات بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من صنع القرار الوطني. ودور الحكومات هو إدارة العمليات المختلفة وإدراجها ضمن القرارات الوطنية. وتسهم الآلية العالمية في فعالية هذه الجهود وإدراجها في تقرير السياسات عن طريق تيسير تعبئة الموارد.

23 – تتوقف زيادة الموارد المالية على تعبئة طائفة من الموارد. وفي إطار الآلية العالمية تشير "الموارد" إلى ما يلي:

- موارد فعالة: شبكات استراتيجية وأدوات وخطط للسياسات؛
- موارد بشرية: أصحاب المصلحة والمنظمات والمؤسسات؛
- المعارف وموارد المعلومات؛
- الموارد المالية.

24 – وتهتم الآلية العالمية بالموارد الداخلية والخارجية على حد سواء. وتدرك الآلية العالمية أن الموارد موجودة على مستويات مختلفة (وليس فقط على المستويين الدولي أو الوطني)، وأنها تتطور بمرور الوقت؛ ويمكن زيادتها وتنظيمها لتحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر.

جيم – دعم النُهج المحلية تجاه تمويل الإدارة المستدامة للأراضي الجافة

25 – تتطلب العمليات والطرائق المتطورة لتخصيص الموارد المالية أيضا نهجا محسنا وموحدا لتعبئة كل من الموارد الداخلية والدولية على المستوى الوطني. وسوف تضع الآلية العالمية، استنادا إلى تجربتها في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية، مفهوما لاستراتيجيات التمويل الوطنية كأداة لدعم وخدمة عمليات برامج العمل الوطنية.

وسوف يكون الهدف هو تحسين مناخ الاستثمار وزيادة وتنظيم إدارة التدفقات المالية من جميع المصادر بهدف دعم الإدارة المستدامة للأراضي.

26 - وسوف تحدد الاستراتيجية الأدوار التكميلية لمختلف مصادر التمويل – المحلية والأجنبية والعامة والخاصة. وسوف يتم أيضا تقييم آثار تمويل التطورات الأخيرة في مجال التعاون الدولي بالنسبة للاتفاقية، مثل التخفيف من عبء الديون ودعم الميزانيات المباشر والمخصصات القائمة على أساس الأداء. وسوف يتضمن المفهوم عناصر إرشادية مثل آثار إصلاح الاقتصاد الكلى والسياسات الضريبية على إصلاح الأراضي. وسوف ترتبط القضايا الرئيسية بالإدارة المالية العامة وعمليات الميزانية.

27 - ومع التسليم بالموارد المحدودة للآلية العالمية وتعقيد القضايا، فإن وضع نهج قطري لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي سيبقى مستمرا وسوف يتم بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية ومع شركاء آخرين من ذوي الصلة.

دال – الدعم المنسق من جانب أعضاء لجنة التيسير[2] والمنظمات الثنائية

28 - لتحسين التقارب البرنامجي فيما بين أعضاء لجنة التيسير، وضعت هذه اللجنة في عام 2004، خطط عمل مشتركة مفصلة مع الآلية العالمية استنادا إلى توصيات التقييمات الخارجية للآلية العالمية. غير أن تحليل لجنة التيسير يفيد بأن أداء برنامج العمل المشترك لم يثبت فعاليته بالقدر الكافي. فوضعت لجنة التيسير نهجا جديدا عن طريق وضع خطة عمل عامة مشتركة تحقق المرونة وتقلل من التخطيط الإداري وتهدف إلى المساهمة في رؤية استراتيجية عالمية.

29 - وسوف ينصب اهتمام هذا التنسيق المحسن على تحقيق الترابط بين برامج العمل الوطنية والبرمجة الإنمائية الوطنية في إطار وثائق استراتيجية الحد من الفقر وأطر رئيسية أخرى للسياسات. ودعي أعضاء لجنة التيسير أيضا للانضمام إلى المداولات بشأن قضايا مواضيعية واستراتيجية من أجل توفير دعم أكثر فعالية وأكثر تنسيقا لتنفيذ الاتفاقية على المستويين الوطني والإقليمي.

30 - ولكي تتمكن الآلية العالمية من تأكيد وضعها بصورة أكثر فعالية، من المهم أيضا أن يؤدي التعاون مع لجنة التيسير إلى فهم محسن لإجراءات المنظمات الثنائية وطرائقها وسياساتها.

هاء – شراكات المستقبل

31 - ضمانا لأداء المهمة المنوطة بها، تعتمد الآلية العالمية على الميزة النسبية للشركاء بما في ذلك شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف والحكومات والأعمال والمجتمع المدني ضمن جهات أخرى. فالاقتصاد العالمي المتغير

[2] تضم لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بوصفهم الأعضاء المؤسسين الثلاثة، وكذلك أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة المرفق العالمي للبيئة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمصارف الإقليمية، وهى بالتحديد مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

بصورة مستمرة يتطلب شراكات جيدة وفعالة تؤثر بشكل كبير على تعبئة الموارد وتخصيصها. كذلك فإن تنوع الشركاء والطبيعة القطاعية للشراكات تتطلب قدرات ومهارات جديدة.

32 - وفي ضوء ما سبق، سوف تشارك الآلية العالمية في أشكال جديدة من التعاون والتحالفات الاستراتيجية من أجل الاستفادة من التغيرات في التمويل الإنمائي. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل الآلية العالمية بصورة كاملة كشريك في مبادرة TerrAfrica، وانضمت إلى البرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية، وتنضم إلى شراكة إعادة إحياء المناظر الطبيعية، وتشارك في الهيئة رفيعة المستوى المعنية بالتمكين القانوني للفقراء والتي أنشأتها البلدان الاسكندنافية. كذلك فإن الآلية العالمية منخرطة في تطوير SolArid، وهي مبادرة تعاون فيما بين دول الجنوب لبلدان الساحل والصحراء الناطقة باللغة الفرنسية. وتستند جميع هذه الأنشطة الجديدة إلى تعاون راسخ فيما بين أعضاء لجنة التيسير وكذلك مع مؤسسات أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ضمن هيئات أخرى.

خامسا – تركيز عمليات الآلية العالمية

33 - سوف تؤثر الاستراتيجية الموحدة المتوخاة والنهج المحسن للآلية العالمية على عمليات هذه الآلية. وتحتاج الآلية العالمية إلى زيادة أعمالها التحليلية والتجميعية لمواصلة دعم الاستراتيجيات والنهج من قبيل برنامج العمل الوطني، ونهج الشراكة مثل الشراكات القطرية التجريبية على المستويين الإقليمي والدولي. وعن طريق هذا العمل الجوهري، سوف يكون للتدخلات المحدودة من جانب الآلية العالمية أثر أوسع على العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ألف – دعم الشراكات القطرية والتعاون على المستوى الإقليمي

34 - سوف تدعم الآلية العالمية ثلاثة أنواع من التدخلات وفقا للمهمة المنوطة بها من أجل تخطيط أعمالها الأساسية:

(i) دعم طويل الأجل للعمليات على المستوى القطري (3–5 سنوات) لعدد محدود من البلدان الشريكة المهتمة؛

(ii) تدخلات استراتيجية صغيرة النطاق على المستويين الوطني والإقليمي؛

(iii) دعم العمل التحليلي و/أو القيام به بشأن التجارب على المستوى القطري من أجل تقديم معلومات لمشاورات الخبراء الإقليميين والدوليين فيما يتعلق بعمليات السياسات والشراكات التشغيلية والتوجيهية.

باء – التركيز الاستراتيجي والمواضيعي

35 - حددت الآلية العالمية مجموعة متنوعة من القضايا المواضيعية والاستراتيجية التي تعتبر أساسية لعملها في المستقبل في إطار الاستراتيجية الموحدة والنهج المحسن. فقد حقق دعم الآلية العالمية لطائفة واسعة من الأنشطة معارف وتجارب عميقة يلزم إدراجها في عمليات برامج العمل الوطنية ووضع الاستراتيجية على جميع المستويات. ومن أجل دعم أعمالها الأساسية ومواصلة تحسين خدماتها للبلدان الشريكة، سوف تقوم الآلية العالمية بتعزيز اهتمامها المواضيعي والاستراتيجي. وسوف تحتفظ الآلية العالمية بنطاقها كهيئة تيسير وهو ما يعني أن الآلية العالمية لن تطور خبرة فنية داخلية متعمقة، ولكنها ستتيح المعارف والمعلومات والخدمات الاستشارية من مصادر خارج الآلية العالمية.

وسوف تعمل هذه الاهتمامات بشكل خاص على دعم الآلية العالمية في تدخلاتها طويلة الأجل على النحو الذي نوقش أعلاه.

36 - وتشمل **الاهتمامات الاستراتيجية:** (i) إدارة المعلومات والاتصال والمعارف؛ (ii) إشراك القطاع الخاص؛ (iii) إشراك المنظمات غير الحكومية؛ (iv) التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

37 - وتشمل **الاهتمامات المواضيعية:** (i) الاقتصادات والإصلاح الضريبي وأدوات التمويل؛ (ii) الوصول إلى الأسواق والتجارة؛ (iii) خدمات النظم الأيكولوجية والحراجة؛ (iv) التثقيف العام.

جيم - سياسة الجودة

38 - سوف تتولى الآلية العالمية تقييم وإدارة نتائجها وأدائها بصورة أكثر شمولا وأكثر منهجية تحقيقا لهدفين من أهداف الجودة:

- تحسين مساهمة الآلية العالمية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المتضررة؛
- تحديد مسارات ونماذج وأدوات التدخل الأكثر فعالية بالنسبة للآلية العالمية، بوصفها مؤسسة تتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة.

39 - واستنادا إلى سياسات الجودة، سوف تسمح عملية وضع المعدلات المعيارية عن طريق المعايير والمؤشرات بإجراء تحليل منسق ومتسق ومنهجي للأداء. كما أنها سوف تساعد على تحديد التدخلات الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف ونقل الممارسات الجيدة إلى حالات مختلفة، داخل الآلية العالمية وخارجها.

40 - وسوف يؤدي نهج إدارة الجودة بالطبع إلى الرصد والتقييم كجزء أساسي من الإدارة. وسوف يتضمن نظام الرصد والتقييم إجراءات داخلية وخارجية وسوف يكفل الرقابة الإدارية الموحدة والمساءلة. ومن المتوقع أن تقوم الآلية العالمية برصد ما يلي:

- المدخلات من حيث الموارد المالية والبشرية المطبقة؛
- جودة العملية من حيث الوفاء بالمبادئ العامة للآلية العالمية؛
- المخرجات من حيث الحصول على المنتجات الاستراتيجية واستخدامها وقبولها؛
- أداء التدخلات الفردية من حيث فعالية وكفاءة تقديم وإدارة خدمات الآلية العالمية.

41 - وسوف تتخذ نتائج التقييم كأساس لتقرير عن إنجازات الآلية العالمية ونشرها؛ وبذلك سوف تتيسر المتطلبات العديدة لإعداد التقرير. وعن طريق نظام الرصد والتقييم، سوف تقلل الآلية العالمية من التخطيط المفصل من أجل تمكين المؤسسة من الاستجابة بصورة مرنة للمتطلبات المتغيرة دون الإقلال من المساءلة والشفافية.

سادسا – المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية

42 - بلغت الميزانية الأساسية للآلية العالمية في عام 2005 ما يقرب من 1.9 مليون دولار أمريكي (باستثناء أتعاب الإدارة) بناء على مساهمات مقدرة وافق عليها الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف. وتودع عائدات الميزانية الأساسية في الحساب الأول للآلية العالمية من أجل تمويل المصروفات الإدارية والتشغيلية المرتبطة بمهام الموظفين الأساسية المعتادة. وتتلقى الآلية العالمية أيضا مساهمات طوعية من مصادر ثنائية. وتقسم هذه المساهمات الطوعية بين الحسابين الثاني والثالث، وعن طريقهما تقدم الآلية العالمية التمويل في سياق نهجها الاستراتيجي وبالتعاون مع أعضاء لجنة التيسير.

43 - ويبين الملحق الثاني المساهمات في الحسابين الثاني والثالث حسب الجهات المانحة حتى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2005 والتي بلغت ما يقرب من 18.8 مليون دولار أمريكي لعام 2005. وتبلغ المساهمات المتلقاة من عام 1998 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2005 (حسب التعهدات والاتفاقات الموقعة) ما يقرب من 11.8 مليون دولار أمريكي للحساب الثاني و7 ملايين دولار أمريكي للحساب الثالث. وساهم الصندوق بنسبة 33% من المبلغ الكلي للحسابين (11% للحساب الثاني، و71 % للحساب الثالث).

الملحق الأول

أنشطة الآلية العالمية في عام 2005

شمال أفريقيا

1- بعد إدماج برنامج العمل الوطني التونسي في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية العاشرة، أدت خطة تمويل برنامج العمل الوطني التي وضعتها تونس والآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون التقني إلى استثمارات أفادت التقارير أنها بلغت ما يقرب من 14 مليون دولار أمريكي على شكل منح و100 مليون دولار أمريكي على شكل قروض لتمويل مشاريع برنامج العمل الوطني. وفضلا عن هذا، شاركت الآلية العالمية مع الصندوق في تمويل ووضع مشروع الصندوق باء لتنمية المشاريع التابعة للمرفق العالمي للبيئة، والذي يقترح حزمة تمويل تبلغ 29 مليون دولار أمريكي بما في ذلك منحة من المرفق العالمي للبيئة قدرها خمسة ملايين دولار أمريكي. وتمت الموافقة على المشروع ليدخل في ذخيرة مشاريع المرفق العالمي للبيئة.

2- واستهلت في أوائل عام 2005 مرحلة جديدة لتنفيذ برنامج العمل الوطني مع الحكومة التونسية والشركاء الرئيسيين في الآلية العالمية، لتوحيد عملية التوجيه التي اختتمت في المرحلة الأولى واعتماد عملية تكفل استمرار إدماج الاحتياجات على المستوى المحلي ضمن عملية التخطيط العادية. وهذا يتطلب وضع برامج عمل شبه إقليمية على المستوى المحلي لتستخدم كأداة لبحث قضايا تدهور الأراضي على المستوى المحلي وتسهيل إدماجها في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الحادية عشرة القادمة (2006-2011).

3- وفي المغرب، ساهم دعم الآلية العالمية في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وتطوير حافظة مشاريع ذات أولوية ضمن برنامج العمل الوطني تمشيا مع أولويات البرمجة الاستراتيجية الوطنية. وساعدت هذه العملية على تعزيز التعاون والتكامل بين القطاعات عن طريق تشجيع الوزارات التقنية للقيام بدور قيادي في مشاريع التنمية التي تدخل ضمن اختصاصاتها وذلك بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوى الصلة. وقد عمل التعاون المبكر لشركاء التنمية في العملية على تسهيل التزامات التمويل الأولية.

4- ولتوحيد التمويل لحافظة المشاريع ذات الأولوية التابعة لبرنامج العمل الوطني في المغرب، تم عرض البرنامج على منتدى شراكة التمويل القطري في سبتمبر/أيلول 2004. وعرض ثلاثة وخمسون مشروعا على شركاء التنمية. ونتيجة لذلك، تعهدت أسبانيا بدعم مشروع تكلفته 1.5 مليون دولار أمريكي. وفضلا عن هذا، شاركت الآلية العالمية والصندوق في تمويل ووضع مشروع الصندوق باء لتنمية المشاريع التابعة للمرفق العالمي للبيئة وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع حزمة تمويل قدرها 16 مليون دولار أمريكي تشمل منحة تمويل من المرفق العالمي للبيئة قدرها ستة ملايين دولار أمريكي. وقد تمت الموافقة على المشروع لدخوله ضمن مشاريع المرفق العالمي للبيئة في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وسوف تعمل المرحلة الثانية من دعم الآلية العالمية على مواصلة تشجيع جهود تعبئة الموارد بعد شراكة التمويل القطري.

5- وعلى المستوى شبه الإقليمي، تركز دعم الآلية العالمية لبرنامج العمل شبه الإقليمي في اتحاد المغرب العربي على تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل الوطني وساهم في تعبئة 000 75 دولار أمريكي عن طريق

برنامج التعاون الموسع السابق بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. وقد استهل العمل حاليا لدعم بناء قدرات شبكة المنظمة غير الحكومية الدولية لمكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا.

أفريقيا الغربية والوسطى

6- في أفريقيا الغربية، تلقت 8 بلدان من مجموع 13 بلدا دعما تقنيا و/أو ماليا من الآلية العالمية لتنفيذ إجراءات تفضي إلى تعبئة الموارد. ففي بوركينا فاسو وبنن وكاب فيردي وغامبيا وغانا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو، تركز تدخل الآلية العالمية على الشراكات الوطنية وتوجيه برامج العمل الوطنية نحو أطر التنمية الوطنية الرئيسية. ونتيجة لذلك، تم تشجيع إعداد برنامج تشغيلي قطري. وتشمل الإنجازات ضمن جملة أمور: في بوركينا فاسو: (أ) اتفاق غالبية أصحاب الشأن على البرنامج التشغيلي وإدماجه في برنامج العمل للسنوات 2004–2006 ضمن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي السنغال؛ (ب) أقيمت شراكات مالية قطرية؛ (ج) توفير التمويل لمشروعين؛ (د) تحقيق دعم سياسي فعال من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والتوعية بها؛ (هـ) تخصيص أموال من الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ الاتفاقية؛ وفي موريتانيا؛ (و) عرض مشروع تشغيلي على الحكومة لإقراره؛ وفي توغو؛ (ز) كان هناك تعاون مالي بين الآلية العالمية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما أدى إلى نجاح تنفيذ أربعة مشاريع رائدة ضمن برنامج التبادل والتدريب المجتمعي ، وبناء الشراكات، وتوجيه أهداف اتفاقية مكافحة التصحر نحو الأطر الإنمائية؛ وفي بنن؛ (ح) كان هناك تعاون بشأن التوجيه مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل منذ أوائل عام 2005؛ وفي النيجر؛ (ط) قدمت مساهمة لإنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التصحر والتحضير لاجتماع استشاري للمانحين عن البيئة والتصحر. وفي غينيا وغينيا بيساو وسيراليون، دعمت الآلية العالمية وضع برنامج عمل وطني للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق العالمي للبيئة وشركاء محليين.

7- وتعد بوركينا فاسو مثالا لدور الآلية العالمية في تيسير تعبئة الموارد. وقد ساعدت منحة أولية قدرها 130 000دولار أمريكي على تأمين مبلغ 175 مليون دولار أمريكي ضمن إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لبرنامج عمل مدته ثلاث سنوات يضم طائفة عريضة من أنشطة مكافحة التصحر. وفضلا عن هذا، من المتوقع أن تستنفذ المشاريع القطرية الممولة من المرفق العالمي للبيئة والتي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق في توجيهها مبلغا مخصصا قدره عشرة ملايين دولار أمريكي بخلاف 000 500 دولار أمريكي تمت تعبئتها بالفعل لتنفيذ الصندوق باء لتنمية المشاريع.

8- وعلى المستوى شبه الإقليمي، كان هناك تعاون فعال مع مؤسستين شبه إقليميتين فرعيتين: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وتم إنشاء صندوق المرفق شبه الإقليمي الذي تستضيفه اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وقد استفادت الدول بالفعل من دعمه المالي والتقني. وسوف يدعم صندوق المرفق شبه الإقليمي أيضا المنظمات غير الحكومية في غرب أفريقيا لوضع برنامج عملها الاستراتيجي شبه الإقليمي، وإقامة الشراكات والربط الشبكي بما في ذلك مع منظمات غير حكومية من بلدان متقدمة. وأخيرا تم وضع مشروعين شبه إقليميين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة: مشروع الإدارة المتكاملة للنظام الأيكولوجي في المناطق العابرة للحدود بين النيجر ونيجيريا، والإدارة المتكاملة لمشروع مرتفعات فوتا دجالون.

9- وفي أفريقيا الوسطى، قدمت الآلية العالمية الدعم المالي لمؤتمر وزارات الغابات في أفريقيا الوسطى نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى كصندوق مرفق شبه إقليمي لبدء صياغة برنامج عمل شبه إقليمي. وعموما، فإن التمويل الذي تمت تعبئته لعمليات برنامج العمل الوطني في شبه الإقليمين قد تجاوز 2.1 مليون دولار أمريكي بخلاف المساعدة التقنية المقدمة.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

10- قدمت الآلية العالمية نحو 1.2 مليون دولار أمريكي كتمويل تحفيزي لتيسير أعمال رئيسية في أفريقيا الشرقية والجنوبية.

11- ستقوم الآلية العالمية بدعم أنغولا لصياغة برنامج عملها الوطني وتوجيهه نحو أطر التنمية ذات الصلة في البلد مثل استراتيجية مكافحة التصحر أو وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ويقدم الدعم أيضا لهذا البلد من أجل تحديد فرص الاستثمار. وعن طريق العمل بصورة وثيقة مع الصندوق، سوف يتم إدراج اهتمامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الاستراتيجية ضمن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لأنغولا، والتي تجرى صياغتها حاليا. وسوف تضع وثيقة الفرص في اعتبارها التهديد الذي يشكله تدهور الأراضي بالنسبة للإنتاجية الزراعية والحد من الفقر وتقترح تدابير للتصدي لهذا الخطر في برامج الصندوق المستقبلية.

12- وتقترب المناقشات مع حكومة جمهورية سيشيل من النهاية لتحديد النهج الأفضل لصياغة برنامج العمل الوطني من أجل تحقيق التآزر مع الاتفاقيات الأخرى. وسوف تيسر هذه المبادرة وضع خريطة طريق نحو تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدول الجزرية بالمحيط الهندي.

13- ولايزال توجيه برنامج العمل الوطني التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نحو أطر التنمية والتخطيط الوطني، مثل استراتيجيات الحد من الفقر، يشكل دعامة العمل الذي تقوم به الآلية العالمية في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وقد قدمت منح لخمسة بلدان – إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا – لتوجيه برامج العمل الوطنية ضمن وثائقها الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر والسياسات والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، وكذلك لصياغة شراكات من أجل تنفيذ برامج العمل الوطني.

14- وتدعم الآلية العالمية إثيوبيا تحت قيادة الحكومة لتوجيه برنامج عملها الوطني نحو برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر. ويقدم الدعم لهذا البلد من أجل إعداد خطة استثمار مدتها خمس سنوات كجزء من عملية التوجيه هذه. وتساعد التفاعلات الإيجابية مع حكومة النرويج، بوصفها الدولة الراعية لإثيوبيا، ومع شركاء التنمية الآخرين على حشد الدعم لتنفيذ برنامج العمل الوطني بطريقة أكثر شمولا وترابطا وتنسيقا.

15- وتدعم الآلية العالمية إريتريا لإدماج برنامج عملها الوطني ضمن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، بينما تعمل في الوقت نفسه مع الصندوق لضمان إقرار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا بالخطر الذي يمثله تدهور الأراضي بالنسبة للإنتاجية الزراعية وجهود الحد من الفقر. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تجري الآلية العالمية

مناقشات مع البنك الدولي لتقديم دعم إضافي من أجل تحقيق التكامل عن طريق حساب الأمانة الدانمركي. وتستخدم الموارد المخصصة لتنزانيا في إطار هذا الحساب لاستكمال عمل الآلية العالمية في البلد.

16- وتلقت حكومة أوغندا دعما لأغراض التعميم وجعل برنامج العمل الوطني أولوية في خطة العمل لاستئصال الفقر. وقد تأكد اليوم أن عملية التعميم في أوغندا كانت ناجحة وتوفر أساسا قويا للاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي. وفي أعقاب عملية التعميم، ظهر عدد كبير من المشاريع والبرامج التي تتصدى لاهتمامات اتفاقية مكافحة التصحر عن طريق الإطار الخاص ببرنامج تحديث الزراعة، وهو برنامج يدعمه عدة مانحين لتشجيع النمو والحد من الفقر في أوغندا. وطلبت الحكومة أيضا من شركاء التنمية، بما في ذلك الصندوق، دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني.

17- وفي كينيا، توفر استراتيجية الإنعاش الاقتصادي للثروة وتوفير العمالة منفذا استراتيجيا لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني. وتوفر استراتيجية الإنعاش الاقتصادي هذه، وهي تعادل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، أساسا قويا للدعم الذي يقدمه المانحون خاصة في ضوء اهتمام مجتمع المانحين المتزايد بعملية التوحيد وتنسيق المعونة. وتقدم الآلية العالمية الإرشادات لسلطة إدارة البيئة الوطنية من أجل ترجمة برنامج العمل الوطني إلى استثمارات ملموسة عن طريق استراتيجية الإنعاش الاقتصادي.

18- وتتلقى غانا دعماً لإدماج برنامج عملها الوطني ضمن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وكجزء من هذه العملية، نظمت الآلية العالمية وشركاء أساسيون اجتماعا استشاريا لمناقشة التنسيق فيما بين أصحاب الشأن وتوفير موارد إضافية لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

19- وقد قدمت منحتان لأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعن طريق الدعم، تم إنشاء مرفق شبه إقليمي لدعم تنفيذ برنامج العمل شبه الإقليمي التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويقيم مرفق الدعم شبه الإقليمي روابط لاستكمال أنشطة الدول الأعضاء على المستوى الوطني. كذلك قدمت منحة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لبدء شبكة البرامج المواضيعية الإقليمية لأفريقيا المعنية بالطاقات المتجددة. وبدعم من الآلية العالمية، تم إعداد موقع على شبكة الإنترنت وقرص مدمج بذاكرة للقراءة فقط من أجل شبكة البرامج المواضيعية، وفضلا عن هذا، تم وضع خطة عمل مدتها خمس سنوات وثلاثة مقترحات مشاريع.

20- وتدعم الآلية العالمية بنشاط تطوير مبادرة TerrAfrica. وهي المبادرة التي تهدف إلى إيجاد نموذج جديد لتشكيل وتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسوف تشارك إثيوبيا وأوغندا في تنفيذ المبادرة بصورة تجريبية.

21- وفي جنوب أفريقيا، استهلت شراكة بين القطاعين العام والخاص في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 ووقع اتفاق بمبلغ 500 مليون راند لدعم مبادرات الطاقة المتجددة في إطار برنامج العمل الوطني.

22- وتم دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شبه الإقليم لوضع آلية أكثر فعالية للعمل مع المنظمات غير الحكومية عن طريق فتح نافذة للمنظمات غير الحكومية داخل مرفق الدعم شبه الإقليمي التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقدم الدعم أيضا لإثيوبيا بالتعاون مع منظمة غير حكومية من أجل اختبار نهج قائم على

المجتمع المحلي للتصدي لعملية إعادة تأهيل الأراضي الرطبة ومستجمعات المياه. وهذا سوف ييسر وضع نهج للتوسع في تطبيقه في مناطق متضررة أخرى وإقامة تآزر مع اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية (اتفاقية رامسار).

آسيا والمحيط الهادي

23- منذ وضع اتفاق الشراكة الاستراتيجية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلدان آسيا الوسطى، زاد عدد الأعضاء المنضمين إلى هذا الاتفاق؛ والأعضاء الحاليون هم الآلية العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي، ووكالة التنمية الدولية الكندية، ومشروع الوكالة الألمانية للتعاون التقني الخاص باتفاقية مكافحة التصحر، والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، والصندوق، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك مبادرة جديدة رئيسية استهلتها بلدان آسيا الوسطى وقادها المصرف الآسيوي للتنمية وتتمثل في مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن إدارة الأراضي، والخاصة بشراكة البرامج القطرية التابعة للمرفق العالمي للبيئة.

24- وسوف تنفذ هذه المبادرة على عشر سنوات (2005–2014) لتدعم مجموعة متتالية من الأنشطة ذات الأولوية المحددة في أطر البرمجة الوطنية الجاري وضعها. وسوف تشمل الأنشطة: (i) تعزيز السياسات التمكينية والأطر التشريعية والمؤسسية لمتابعة الإدارة المستدامة للأراضي؛ (ii) بناء قدرات المؤسسات الرئيسية؛ (iii) تحديد الاستثمارات والمساعدات التقنية ذات الأولوية.

25- وتهدف هذه المبادرة إلى جمع 700 مليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات من البلدان المشاركة، والمرفق العالمي للبيئة، ومن المصادر متعددة الأطراف والثنائية. ويشمل التمويل المخصص الحالي لتنفيذ البرنامج 450 مليون دولار أمريكي من موارد البرمجة الخاصة بمصرف التنمية الآسيوي على مدى عشر سنوات و20 مليون دولار أمريكي من التجديد الثالث لموارد المرفق العالمي للبيئة. ووافقت أمانة المرفق العالمي للبيئة على استخدام الصندوق باء لتنمية المشاريع في أوائل عام 2005، وأتاحت 000 700 دولار أمريكي؛ وعلى تمويل مشترك من بلدان آسيا الوسطى ومصرف التنمية الآسيوي والآلية العالمية وآخرين تبلغ قيمته 1.6 مليون دولار أمريكي. وقد استهلت مرحلة تصميم المشروع في أبريل/نيسان 2005؛ ومن المقرر تقديم المشروع بالكامل إلى مجلس المرفق العالمي للبيئة في مايو/أيار 2006.

26- وفي عام 2004، عقدت الآلية العالمية اتفاقا مع الحكومة الأردنية لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد من اجل تنفيذ برنامج العمل الوطني. ولبدء هذه العملية، اشتركت الآلية العالمية والصندوق في تمويل ووضع برنامج تشغيلي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والصندوق باء لتنمية المشاريع التابع للمرفق العالمي للبيئة. ويسعى المشروع للنهوض بخدمات النظام الأيكولوجي وتحسين السياسات التمكينية والأطر الرقابية والمؤسسية. ووافقت أمانة المرفق العالمي للبيئة على الاقتراح وقدمت 000 350 دولار أمريكي لتنفيذ مرحلة التصميم؛ وتبلغ جملة التمويل المشترك من الحكومة والآلية العالمية والصندوق ومصادر أخرى 000 335 دولار أمريكي. وجملة التمويل المتوقع لهذا المشروع 39.3 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك منحة من المرفق العالمي للبيئة قدرها 6.5 مليون دولار أمريكي. وسوف يشكل مشروع المرفق العالمي للبيئة مساهمة كبيرة في استراتيجية تعبئة الموارد التي يجرى وضعها.

27- واعتمادا على خبرات الآلية العالمية في التوجيه وتعبئة الموارد، يجرى وضع مبادرة لبناء القدرات في إطار البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة للأراضي الجافة في غرب آسيا وشمال أفريقيا. وتسعى المبادرة إلى تحسين قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومتعددة الأقطار لتعبئة الأموال من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويجرى تمويل هذه المبادرة من جانب الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

28- تدعم الآلية العالمية تنفيذ برنامج العمل الوطني في بيرو عن طريق إقامة شراكة مالية قطرية تسعى إلى تحسين التقارب البرنامجي فيما بين مختلف العناصر الفاعلة، وتسهم في استخدام الموارد الموجودة والمحتملة بطريقة أكثر تنسيقا وأكثر تحديدا. ويجري الانتهاء حاليا من الطرائق التشغيلية والمؤسسية للشراكة بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة بيرو، والوكالة الألمانية للتعاون التقني وأصحاب الشأن في المجتمع المحلي. وكجزء من هذه العملية، ساهمت الآلية العالمية في إنشاء لجنة وطنية لمكافحة التصحر (التي سوف تتخذ شكلا رسميا عن طريق مرسوم برلماني). وتضم اللجنة مختلف وزارات حكومة بيرو، والمجتمع المدني والوكالات الدولية. ولتعزيز عملية التمويل الوطني، ساهمت الآلية العالمية في إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر الذي يمول حاليا من جانب الحكومة الهولندية.

29- وفي الأرجنتين، بالتعاون مع الصندوق والحكومة، وجهت الآلية العالمية أولويات اتفاقية التصحر نحو عمليات الصندوق في البلد. وفي عام 2004، وافق الصندوق على حافظة إقراض جديدة بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي لدعم الاتفاقية بصورة مباشرة والتنمية الريفية في منطقة باتاغونيا. وقامت الآلية العالمية، بمشاركة إيطاليا، بتعبئة 000 150يورو لإعداد مشروع يتكلف 3.5 مليون يورو للمنطقة الغربية الوسطى.

30- ونجحت خطة العمل الحدودية في الجمهورية الدومينيكية، بدعم من الآلية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في توجيه أولويات اتفاقية مكافحة التصحر نحو: (i) السياسات الوطنية والأطر المؤسسية عن طريق إنشاء فريق عامل مشترك بين المؤسسات. ويتكون الفريق من وزارات (من بينها التخطيط والمالية)، ووكالات التعاون الدولي مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والآلية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التعاون الدولي الكندية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني والمجتمع المدني المنظم؛ (ii) المشاريع العابرة للحدود الممولة عن طريق التعاون الثنائي من جانب ألمانيا وكندا لتمثل خط الأساس لخمسة عشر مشروعا كاملا وطنيا ثنائيا بين البرنامج التشغيلي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والمرفق العالمي للبيئة.

31- وأدى الدعم التحفيزي من جانب الآلية العالمية لهايتي إلى إقامة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمة الأغذية والزراعة، والآلية العالمية، وكانت هذه الشراكة عنصرا رئيسيا في توجيه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باعتبارها الأولوية رقم 2 للبرنامج البيئي لإطار التعاون المؤقت. ونتيجة لهذا، أبدت المفوضية الأوروبية والتعاون الأسباني والكندي اهتمامهم بدعم الشراكة.

32- وشجعت الآلية العالمية حوارا رفيع المستوى أفضى إلى تعزيز الأطر الرقابية والمؤسسية عن طريق مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والآلية العالمية لتنسيق السياسات العامة في المكسيك. ونتيجة لهذا، تم إعداد وإقرار قانون فيدرالي للتنمية الريفية المستدامة يتضمن إنشاء النظام الوطني لمكافحة التصحر. وعن طريق مشروع تنسيق السياسات العامة، أدى التعاون بين الآلية العالمية والصندوق في المكسيك (ضمن إطار قانون التنمية الريفية المستدامة) إلى زيادة المخصصات المالية من الميزانية المحلية وهذا أسهم بدوره في تعزيز دعم الصندوق للمكسيك بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي.

33- ولدعم الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي، قامت الآلية العالمية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتيسير إنشاء مبادرة شراكة بشأن التنمية المستدامة للأراضي تضم أيضا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة المجموعة الكاريبية، وجماعة جزر الهند الغربية، والمجتمع المدني، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي. وتم بنجاح توجيه مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي نحو مجموعة من الشراكات التابعة لبرنامج الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي وأقرها الاجتماع الدولي في موريشيوس (يناير/كانون الثاني 2005). وتم تعزيز مبادرة الشراكة في مجالات مواضيعية محددة أتيحت عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومع بلدان أخرى في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مثل المكسيك وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا والأرجنتين والجمهورية الدومينيكية.

34- وبالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التدريب والبحث في مجال الزراعة الاستوائية، تدعم الآلية العالمية أنشطة تتعلق بمشروع ثلاثي ضمن البرنامج التشغيلي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي في 15 مشروعا في منطقة خليج فونسكا العابرة للحدود التي تتقاسمها السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. ومن المتوقع أن يدخل هذا المشروع ضمن مشاريع المرفق العالمي للبيئة في أواخر عام 2005. وبالمشاركة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تشجع الآلية العالمية وضع مشروعين للمرفق العالمي للبيئة (مشروع كامل لدعم مجالات مختارة ذات أولوية حددت في برنامج العمل شبه الإقليمي، ومشروع متوسط الحجم يتعلق بمبادرة قطاع التعدين التي تقوم بها حاليا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي). ويعتبر المشروعان جزءاً من استراتيجية التمويل لبرنامج العمل شبه الإقليمي، ومن المتوقع تقديمهما في نهاية عام 2005.

35- وفي إطار العمليات الجارية في جزيرة اسبانيولا، تقوم الآلية العالمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم إعداد مشروع كامل تابع للمرفق العالمي للبيئة من أجل مستجمع مياه أرتيبونيتو العابر للحدود.

36- واستكمالا للاتفاق الإطاري الدولي الذي تم الانتهاء منه مؤخرا ووقعته البلدان الخمسة المشتركة في برنامج العمل شبه الإقليمي لأمريكا اللاتينية، تشارك الآلية العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في دعم مبادرة لإشراك شركات قطاع التعدين الخاصة التي تعمل في بلدان بونا أمريكانا. والغرض الرئيسي من هذه المبادرة هو تشجيع العملية التشاورية بين أصحاب الشأن في برنامج العمل الإقليمي الفرعي لبلدان إقليم بونا أمريكانا وشركات التعدين التي توجد لها عمليات في المنطقة من أجل تحديد فرص الاستثمار المحتملة دعما لأولويات برنامج العمل شبه الإقليمي.

37- وتتعاون الآلية العالمية مع عدة شركاء مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمة الدول الأمريكية، والضمانات الأيكولوجية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والصندوق، لوضع نُهج منهجية مع الأدوات المقابلة لها من أجل التحديد المنهجي والمستدام لمشاريع مملوكة محليا تتعلق بدفع مقابل للخدمات البيئية وتصميم هذه المشاريع والتفاوض بشأنها وتنفيذها. وفي نيكاراغوا، على سبيل المثال، دعمت الآلية العالمية إعداد دراسة عن استخدام آليات الدفع مقابل الخدمات البيئية لدعم تنفيذ برنامج العمل الوطني. وفضلا عن هذا، استهل اتفاق بين حكومة نيكاراغوا والضمانات الأيكولوجية والآلية العالمية لتحديد مقترحات ملموسة للتمويل عن طريق مختلف الآليات القائمة مثل صناديق إدارة الكربون في البنك الدولي.

38- وفضلا عن هذا، وتحت مظلة خطة التنمية الثانية المشتركة بين بيرو وإكوادور، تدعم الآلية العالمية أيضا تحديد فرص تعبئة الموارد عن طريق تداول الكربون، وذلك بمشاركة منظمات محلية مثل FONAM في بيرو والمكتب الوطني لآلية التنمية النظيفة في إكوادور والضمانات الأيكولوجية.

الملحق الثاني

المساهمات المالية في الآلية العالمية في عام 2005

الحساب الثاني والثالث للآلية العالمية

حسب الاتفاقات الموقعة/تلقي الأموال حتى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2005

(بالدولارات الأمريكية)

	الجهة المانحة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع الفرعي
الحساب الثاني	كندا 1				31 951					
	كندا 2/[1]					62 420		(17 469)		
	كندا 3/[2]					22 940		(22 940)		
	كندا 4/[3]					38 988		(14 536)		
	كندا 5/[4]					134 852		(12 654)		
	كندا 6						70 346			
	كندا 7						13 590			
	كندا 8							180 697		
	كندا 9							107 011		**595 196**
	الدانمرك				100 000					**100 000**
	فنلندا 1				150 739					
	فنلندا 2					353 567	72 867			
	فنلندا 3								257 596	**834 769**
	ألمانيا (موارد مجمعة)	100 000								**100 000**
	إيطاليا 1					150 758				
	إيطاليا 2							192 496		
	إيطاليا 3							212 888		
	إيطاليا 4								202 344	
	إيطاليا 5								180 983	**939 469**
	هولندا					112 454	130 484			**242 938**
	الوكالة النرويجية/[5]						842 398			**842 398**
	النرويج/[6] (اجتماعات وزارية)				30 000					
	النرويج 1			95 655	206 529	250 811				
	النرويج 2						423 787			**1 006 782**
	البرتغال (موارد مجمعة)		50 000							**50 000**
	السويد (موارد مجمعة)	127 171								
	السويد/[7] (اجتماعات وزارية)			30 000						

الملحق الثاني

	الجهة المانحة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع الفرعي
الحساب الثاني	السويد 1			497 535						
	السويد 2					319 289				
	السويد 3						364 601			
	السويد 4							393 489		
	السويد 5								390 975	**2 123 060**
	السويد ، وزارة الخارجية							119 588		**119 588**
	سويسرا (موارد مجمعة)	72 834	64 329	71 461	74 905					
	سويسرا 1					75 758	75 758			
	سويسرا 2							120 000		**555 045**
	للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (اجتماعات وزارية)[8] الصندوق العربي				52 085					**52 085**
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 447[9]							180 000		
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 561				250 000					
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 581					250 000		75 000		
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 540 (اجتماعات وزارية)				50 000					
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 702							500 000		**1 305 000**
	البنك الإسلامي للتنمية[10]		12 000		20 000					**32 000**
	صندوق الأوبك (اجتماعات وزارية)[11]				40 000					
	صندوق الأوبك 1[11]				350 000					
	صندوق الأوبك 2[11]						300 000			**690 000**
	الولايات المتحدة الأمريكية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)[12/13]				79 600	103 500		(49 673)		**133 427**
	البنك الدولي (اجتماعات وزارية)				50 000					
	البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير 1)[14]			250 000				100 000		
	البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2)[15]					250 000	150 000			
	البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير 3)							1 250 000		
	البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)[16]				25 000					**2 075 000**
	المجموع الفرعي	**300 005**	**126 329**	**944 651**	**1 510 809**	**2 125 337**	**2 443 831**	**3 313 897**	**1 031 898**	**11 796 757**

الملحق الثاني

	الجهة المانحة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع الفرعي
الحساب الثالث	**الدانمرك**				250 000					**250 000**
	مركز بحوث التنمية الدولية					11 523				**11 523**
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 447		2 500 000					(180 000)		
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 561				1 000 000					
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 581[17]/					1 000 000		(75 000)		
	منحة مساعدة تقنية من الصندوق 702							750 000		**4 995 000**
	البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير 1)[14]/			1 000 000				(100 000)		
	البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2)[15]/					1 000 000	(150 000)			**1 750 000**
	المجموع الفرعي	**0**	**2 500 000**	**1 000 000**	**1 250 000**	**2 011 523**	**(150 000)**	**395 000**	**0**	**7 006 523**
	المجموع الكلي	**300 005**	**2 626 329**	**1 944 651**	**2 760 809**	**4 136 860**	**2 293 831**	**3 708 897**	**1 031 898**	**18 803 280**

ملاحظات

1/ مبلغ 730 9 دولارا أمريكيا أعيد للجهة المانحة والباقي لم يعد قابلا للتحصيل

2/ مبلغ 231 20 دولارا أمريكيا أعيد للجهة المانحة والباقي لم يعد قابلا للتحصيل

3/ مبلغ 536 14 دولارا أمريكيا أعيد للجهة المانحة

4/ مبلغ 654 12 دولارا أمريكيا أعيد للجهة المانحة

5/ الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي

6/ حولت من النرويج 1

7/ حولت من السويد 1

8/ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

9/ تحويل مبلغ 000 180 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني

10/ البنك الإسلامي للتنمية

11/ صندوق الأوبك: منظمة البلدان المصدرة للنفط

12/ مجلس الجوع التابع للكونجرس

13/ مبلغ 673 49 دولارا أمريكيا أعيد للجهة المانحة

14/ نقل مبلغ 000 100 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني

15/ نقل مبلغ 000 150 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني

16/ المبادرة المتكاملة للأراضي والمباني

17/ نقل مبلغ 000 75 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني